

Distr.: General
9 June 2022
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2625 (2022)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) إلى 15 آذار/مارس 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز صوب تنفيذ ولاية البعثة منذ التقرير السابق، المؤرخ 25 شباط/فبراير 2022 (S/2022/156).

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

2 - خلال الفترة قيد الاستعراض، اكتمل تكوين المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله. وفي 28 آذار/مارس، أدى زعيم التحالف الوطني للأحزاب السياسية، كورنيليو كون نغو، اليمين الدستورية بصفته النائب الثالث لرئيس البرلمان، ممثلاً مجموعة الأحزاب السياسية الأخرى. وفي 13 نيسان/أبريل، عينت رئيسة البرلمان، جيما نونو كومبا، رؤساء اللجان المتخصصة من مجموعة الأحزاب السياسية الأخرى وتحالف المعارضة في جنوب السودان.

3 - وفي 28 آذار/مارس، عرض وزير العدل والشؤون الدستورية، روبان مادول أرول، مشاريع القوانين المتعلقة بالأمن وقانون الأحزاب السياسية. وأحيلت مشاريع القوانين إلى اللجان المتخصصة المعنية للتداول بشأنها. وعُرض مشروع القانون المتعلق بعملية وضع الدستور في 11 نيسان/أبريل.

4 - وفي 22 آذار/مارس، علق الجناح المعارض في الحركة الشعبية-الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض في الحركة الشعبية) مشاركته في اجتماعات الآليات الأمنية، واللجنة الوطنية الانتقالية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وبرر الجناح المعارض في الحركة الشعبية انسحابه بالإشارة إلى الهجمات التي شُننت على مواقعه في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، والانشقاقات التي تعرض عليها الحكومة، وعدم إحراز تقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية.



5 - وفي 25 آذار/مارس، أصدر الرئيس سلفا كير ميارديت مرسوماً قضى بإسناد ثلاثة مناصب قيادية في القوات الموحدة اللازمة إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية، ومنصب واحد من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان إلى كل من الجناح المعارض في الحركة الشعبية وتحالف المعارضة في جنوب السودان. ورفض الجناح المعارض في الحركة الشعبية المرسوم باعتباره قراراً انفرادياً اتخذ دون مشاورات، ولكونه لا يطابق الحوصص التي يجري النظر فيها بخصوص القوات الموحدة اللازمة.

6 - وفي 26 آذار/مارس، طلب الجناح المعارض في الحركة الشعبية تدخل الجهات الضامنة للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (الاتفاق المنشط) بشأن تدهور حالة الأمن في البلد. وفي 27 آذار/مارس، نشرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وحدات مسلحة طوقت مقر إقامة النائب الأول للرئيس، ريك مشار. وتم سحب تلك الوحدات الأمنية في 28 آذار/مارس، التي أوضحت الحكومة أنها نُشرت بهدف حماية السيد مشار. وأصدر السيد مشار بياناً شجب فيه العملية الأمنية، ولكنه أكد من جديد التزامه بتنفيذ الاتفاق المنشط.

7 - وفي 28 آذار/مارس، أمر الرئيس جهاز الأمن الوطني برفع السرية عن تقرير بشأن أسباب النزاعين اللذين نشبا في عامي 2013 و 2016، وبإطلاع عامة الناس عليه، وهو تقرير يعزو الأسباب الجذرية للنزاعين المذكورين إلى محاولتي الانقلاب. ويصف التقرير النتائج التي خلصت إليها، في عام 2014، لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان، بقيادة الرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو، بأنها نتائج تقتقر إلى الدقة.

8 - وفي 5 نيسان/أبريل، افتتح الرئيس مشاورات عامة بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح. وشدد على أن لا بد لجنوب السودان أن يحقق المصالحة قبل السعي إلى تحقيق العدالة العقابية، ودعا إلى إجراء مشاورات تشمل الجميع لتكون المصالحة حقيقية. وحث النائب الأول للرئيس وزارة العدل والشؤون الدستورية على إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان، وهيئة التعويض وجبر الضرر في آن واحد. وفي أوائل أيار/مايو، بدأت اللجان التقنية مشاورات عامة بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح في الولايات.

الترتيبات الأمنية الانتقالية

9 - في 3 نيسان/أبريل، وقعت الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية وتحالف المعارضة في جنوب السودان اتفاقاً بشأن تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وجاء ذلك في أعقاب سلسلة اجتماعات مع رئيس المجلس السيادي للسودان، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ونائبه، الفريق محمد حمدان دقلو. واتفقت الأطراف على ما يلي: أن تعين أحزاب المعارضة أفراداً في هيكل قيادة القوات الموحدة اللازمة، المقرر أن تتخرج في غضون شهرين؛ وأن يواصل الجناح المعارض في الحركة الشعبية المشاركة في آليات الاتفاق المنشط؛ وأن تتقيد الأطراف باتفاق وقف الأعمال العدائية؛ وألا يشجع أي طرف أي انشقاقات أو يقوم بتيسيرها؛ وأن تكف الأطراف عن شن الحملات الإعلامية السلبية؛ وأن تبذل جهود لبناء الثقة بين الرئيس ونواب الرئيس. وعقب توقيع الاتفاق، استأنف الجناح المعارض في الحركة الشعبية مشاركته في الاجتماعات. وفي 8 و 11 نيسان/أبريل، قدم الجناح المعارض في الحركة الشعبية وتحالف المعارضة في جنوب السودان قائمتي مرشحيهما للانضمام إلى هيكل قيادة القوات الموحدة اللازمة.

10 - وفي 12 و 13 نيسان/أبريل، أصدر الرئيس مراسيم قضت بتشكيل هيكل قيادة القوات الموحدة اللازمة، وعين 32 من الأفراد العسكريين، جميعهم من الرجال. وفي 13 نيسان/أبريل، اشتمكى الجناح المعارض في الحركة الشعبية رسمياً من بعض حالات الإغفال وبعض التعيينات، التي زعم أنها لم تمتثل لاتفاق 3 نيسان/أبريل، والتي وصفها بأنها انتهاكات.

التطورات السياسية الأخرى

11 - في 15 آذار/مارس، نشر الجناح المعارض في الحركة الشعبية ورقة موقف موجهة إلى رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، اقترح فيها الإسراع في تنفيذ الاتفاق المنشط، على أن تتداول الأطراف والجهات صاحبة المصلحة والجهات الضامنة، وأن تتخذ قراراً بشأن مستقبل عملية السلام إذا لم يتحقق ذلك.

12 - وفي اليوم نفسه، قالت الرئيسة المؤقتة لمجموعة الأحزاب السياسية الأخرى ووزيرة الزراعة، جوزفين لاغو، أن إجراء انتخابات في عام 2023 سيكون من السابق لأوانه ما لم يتم الوفاء بالمعايير الرئيسية. وفي 25 نيسان/أبريل، بدأ الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، بيتر لام بوث، سلسلة من الزيارات إلى الولايات لإعداد الهياكل الحزبية المحلية التابعة للحركة وتعبئتها لانتخابات عام 2023.

13 - وفي 22 آذار/مارس، أعاد المكتب السياسي للجناح المعارض في الحركة الشعبية تشكيل قيادة مجلس التحرير الوطني التابع له. وأعيد أيضاً تشكيل 28 لجنة وطنية، خصصت نسبة 25 في المائة من مناصبها للمرأة. وفي 28 آذار/مارس، قام السيد مشار، رئيس الجناح المعارض في الحركة الشعبية والنائب الأول للرئيس، بتعيين النائب الأول لرئيس البرلمان، ناثانيل أوييت بيريينو، نائباً له. وقد كان ذلك المنصب شاغراً منذ آب/أغسطس 2021.

14 - وفي 24 آذار/مارس، أعرب الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، اللواء تشارلز تاي غيتواي، عن قلقه إزاء وتيرة تنفيذ الاتفاق المنشط، بالنظر إلى قصر الوقت المتبقي من الفترة الانتقالية. وحث المجلس التشريعي الوطني الانتقالي على الالتزام بإقرار التشريعات ذات الأهمية الحيوية التي لم يتم إقرارها بعد.

الحالة الاقتصادية

15 - ظلت حالة الاقتصاد الكلي مستقرة نسبياً، إذ من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,2 في المائة في عام 2022، حسبما أفاد البنك الدولي. وعادت قيمة الجنيه السوداني إلى الانخفاض شيئاً فشيئاً في حزيران/يونيه 2022، بعد أن الارتفاع الذي شهدته في أوائل عام 2022 مقارنة بعام 2021 بفضل ما نُفذ من إصلاحات السياسات النقدية وسياسات صرف العملات. وبالنظر إلى اعتماد البلد على العائدات المتأتية من صادرات النفط، وضرورة استيراد كل شيء المواد الأخرى، فمن المرجح أن هذا الانخفاض في قيمة العملة سيتسبب في اشتداد الآثار السلبية لارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي، ولا سيما أسعار الأغذية. وتمت الموافقة على الميزانية الوطنية للفترة 2021-2022 في 17 آذار/مارس بعد تأخير دام تسعة أشهر، حيث ارتفع المبلغ المخصص بنسبة 9,7 في المائة عما عُرض في البداية أمام البرلمان بسبب زيادة أسعار النفط على الصعيد الدولي. ولا تزال هناك نقاط ضعف هيكلية في النظام المالي العام، لا سيما فيما يتعلق بشفافية عائدات النفط والمساءلة بشأنها.

ثالثا - الحالة الأمنية

16 - لا يزال المناخ الأمني في جنوب السودان يتسم بالتوتر والعنف اللذين تؤدي إليهما الاشتباكات بين القوات الحكومية والقوات التابعة للمعارضة والجماعات المسلحة غير الموقعة الأخرى، والمنافسات على الأراضي والموارد الأخرى وحقوق الرعي، والضغط الاقتصادي والمناخية المرتبطة بسبل العيش.

منطقة أعالي النيل الكبرى

17 - شهدت ولاية أعالي النيل تصعيدا في القتال بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية في مقاطعة مايوت. فقد وقعت اشتباكات في 6 و 19 و 20 آذار/مارس، وفي 11 و 12 نيسان/أبريل، تركزت في المناطق التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية، بما فيها منطقة جيكو، التي طردت منها قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية. وامتد القتال إلى الشمال الشرقي من منطقة لونغوشوك، التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية. واندلعت أيضا عدة جولات من الاشتباكات بين ميليشيات تاكالا (وهم شباب مسلحون من مقاطعة مابان أفيد أنهم تابعون لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية في منطقة صيد الأسماك في توكتشاتشا، وجسر دانغاجي، وموقع ليانغ لإيواء القوات، مما أدى إلى الاستيلاء على هذا الموقع التابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية.

18 - وهيمنت على الحالة في ولاية الوحدة سلسلة هجمات في مقاطعة لير، شنّها شباب مسلحون من مقاطعتي كوج وماينديت. وقتل بعض المدنيين وتعرض آخرون للهجمات، وعمليات إحراق القرى والنهب والعنف الجنسي والجنساني. وعجلت حركة الهجرة الموسمية والحوادث المناخية الحادة، مثل الفيضانات، بانعدام الأمن نظرا لندرة الموارد، على نحو ما شهدته بانانكوك، حيث قتل 18 من رعاة المسيرية في 6 آذار/مارس أثناء هجرتهم نحو الجنوب، في اشتباك مع مربّي الماشية النوير، الذين كانوا متجهين إلى الشمال من المناطق التي غمرتها الفيضانات في روبيكونا بحثا عن المراعي.

19 - وأفادت تقارير أن قبائل لو النوير وقوار النوير وجي وتوبوسا والدينكا تعرضت لعدة هجمات وغارات لسرقة الماشية في منطقة جونقلي الكبرى، وقد نسب ذلك إلى قبيلة مورلي. ووسط تقارير عن تأهب عدة قبائل لمهاجمة قبيلة مورلي، أجرت البعثة اتصالات على مستوى القيادات الرئيسية في ولاية جونقلي ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى وجوبا. ويسرت البعثة زيارة وفد من زعماء الدينكا بور ذوي النفوذ المقيمين في جوبا إلى غاديانغ في ولاية جونقلي في الفترة من 25 إلى 28 آذار/مارس. وفي 6 نيسان/أبريل، قدمت البعثة أيضا دعما إلى فريق قاده نائب وزير الخارجية في زيارة إلى دوك باديت وبور. وفي الفترة من 30 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل، انضمت البعثة إلى ثلاثة وزراء وعضوين في البرلمان، يمثلان الحركة الشعبية لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية، في زيارة إلى لانكين بمقاطعة نيرول لإجراء اتصالات مع قبيلة لو النوير تقاديا لتعبئة مقاتليها. وعقب التقارير التي أفادت عن توترات بين قبائل مورلي وجي/توبوسا ومجتمعات محلية تقيم على الحدود بين منطقة بيبور الإدارية الكبرى وولاية شرق الاستوائية، قدمت البعثة الدعم إلى رئيس إدارة منطقة بيبور الإدارية الكبرى في إجراء اتصالات في تلال ماروو دعما لاتفاقات السلام الموقعة في عام 2019.

المنطقة الاستوائية الكبرى

20 - وردت تقارير من مقاطعة ماغوي بولاية شرق الاستوائية عن استمرار أعمال العنف بين الرعاة الدينكا بور والمجتمعات المحلية المضيفة. ففي 21 آذار/مارس، هاجم شباب من ولاية شرق الاستوائية مخيما لرعاة الماشية بالقرب من تكتة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ماغوي، مما أسفر عن مقتل ثمانية جنود، من بينهم عقيد، وأدى إلى نهب ماشيتهم. وفي أعقاب هذه التطورات، انتقل العديد من رعاة الدينكا بور إلى ولاية وسط الاستوائية، مما تسبب في مزيد من أعمال العنف وتشريد المدنيين. وردا على ذلك، أجرت البعثة اتصالات مع زعماء الدينكا بور في جوبا وجونقلي، وكبار المسؤولين الحكوميين في ولايتي وسط الاستوائية وشرق الاستوائية لمعالجة الأوضاع. وفي وقت لاحق، زار فريق من خمسة من زعماء الدينكا بور من مقاطعة بور في جونقلي، بمساعدة سلطات الولاية، 16 مخيما لمربي الماشية لإقناعهم بالعودة إلى جونقلي وفقا للمرسومين الرئاسيين الصادرين في عامي 2015 و 2017، واللذين تضمنتا الأمر بعودة مربي الماشية إلى مواطنهم الأصلية. وفي 19 نيسان/أبريل، قامت البعثة، صحبة نائب وزير الخارجية وممثل عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بزيارة إلى مقاطعة ماغوي لتنظيم المجتمع المحلي المضيف، المؤلف في معظمه من عائدين من أوغندا، وللتشجيع على المصالحة بين القبائل، وتيسير عودة رعاة الماشية الدينكا بور إلى مواطنهم الأصلية.

21 - وفي 11 و 12 أيار/مايو، هاجمت مجموعة من الشباب المسلحين من قبيلة مادي رعاة الماشية الدينكا بور في مقاطعة ماغوي، مما أسفر عن مقتل 20 مدنيا من الدينكا، من بينهم نساء وأطفال. وفي رد انتقامي على ذلك، داهم شباب مسلحون من الدينكا في 12 مايو/أيار بلدة نيمولي وسوقها، وقاموا بضرب مدنيين ونهبوا ممتلكاتهم. وقتل شرطيان أرسلتا للاستجابة للوضع. وامتد العنف إلى أوليكوي في نيمولي. ونشرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان من جوبا إلى نيمولي.

22 - وحدثت زيادة ملحوظة في أنشطة جبهة الخلاص الوطني المبلغ عنها في منطقة موندري الكبرى بولاية غرب الاستوائية. فقد هاجمت جبهة الخلاص الوطني تكتات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في غولو، على الطريق الرابط بين موندري وغرب مفولو في 19 آذار/مارس، ونصبت كمينا لمركبتين تابعتين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في 21 آذار/مارس. وكثيرا ما تزامنت هذه الاشتباكات مع اختطافات واعتقالات تعسفية تعرض فيها مدنيون للضرب، ونُسبت إلى جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على السواء.

منطقة بحر الغزال الكبرى

23 - وردت تقارير من بعض بؤر التوتر في المنطقة عن تزايد أعمال العنف القبلي المتفرقة. وكانت الحوادث المتصلة بالماشية والمنازعات المتعلقة بالأراضي والتنافس على الموارد الطبيعية من المسببات الرئيسية لذلك. وعلى الرغم من انخفاض ملحوظ في حوادث العنف بين أفراد الدينكا ريك في منطقة تونج الكبرى، اندلعت أعمال عنف في 14 نيسان/أبريل في محلية أكوب، بمقاطعة تونج الشمالية في ولاية واراب، بين مجتمع أبوك بادوك المضيف ومجتمع النوير المشرّد بسبب الفيضانات من مقاطعة مايوم في ولاية الوحدة. وأسفر القتال الذي أعقب ذلك عن مقتل 26 شخصا (19 من النوير و 7 من أبوك بادوك) وإصابة 12 آخرين بجروح، من بينهم امرأة. وقام فريق متكامل من قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة في ماريال لو بزيارة المنطقة في 18 نيسان/أبريل لإجراء اتصالات مع هذين المجتمعين ومع السلطات

المحلية. وفي اليوم نفسه، وصل مفوض مقاطعة تونج الشمالية صحبة أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إلى المنطقة لمعالجة الأوضاع وتقديم المساعدة للضحايا.

24 - واستمرت التوترات أيضاً بين جماعات الدينكا نغوك من منطقة أبيي الإدارية والدينكا تويك من مقاطعة تويك بولاية واراب بشأن ملكية منطقة أبيي. وكانت بعض أعمال العنف امتداداً للعنف الدائر في أبيي. وتوجت سلسلة من المشاورات التي أجرتها في منطقة أبيي الإدارية وواراب لجنة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق، عينها الرئيس في شباط/فبراير، وقادها نائب الرئيس لشؤون مجموعات الخدمات، حسين عبد الباقي أكول، بتوقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية في 4 نيسان/أبريل بين زعماء تويك وزعماء نغوك في بلدة أويل، في شمال بحر الغزال. وعلى الرغم من هذا الاتفاق، فقد تجددت التوترات في أوائل أيار/مايو. وقدر مجموع الضحايا الذين سقطوا خلال الفترة الممتدة بين آذار/مارس وأيار/مايو من المجتمعين المحليين كليهما بنحو 32 قتيلاً و 14 جريحاً.

25 - واستمرت التوترات على طول منطقة أويل الحدودية الشرقية في أعقاب اشتباكات بين رعاة المسيرية وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في 7 و 25 آذار/مارس، مما أسفر عن مقتل ستة من رعاة المسيرية، وخمسة من أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

رابعاً - الحالة الإنسانية

26 - وردت في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي صدر في نيسان/أبريل توقعات بحدوث زيادة محتملة في انعدام الأمن الغذائي بنسبة 7 في المائة في جميع أنحاء جنوب السودان، مقارنة بعام 2021. وتؤدي الصدمات المناخية، بما فيها الفيضانات والجفاف والنزاعات والانكماش الاقتصادي والتشرد والاضطرابات التي تصيب سبل كسب العيش، إلى تفاقم هذا الاتجاه. ففي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2022، سيواجه ما يقدر بنحو 7,74 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد احتمال تصنيفهم على أنهم في مرحلة "الأزمة" (المرحلة 3). وتثير توقعات التغذية في البلد بالغ القلق، إذ شهدت وتيرة القبول في برامج التغذية الرامية إلى معالجة حالات سوء التغذية الحاد زيادة بنسبة 36 في المائة في الربع الأول من عام 2022، مقارنة بالفترة نفسها من عامي 2020 و 2021. ويعاني أكثر من ثلث المقاطعات من انتشار عام لسوء التغذية الحاد بدرجات تفوق عتبة الطوارئ البالغة 15 في المائة، ومن المتوقع أن يعاني أكثر من مليونين من الأطفال والنساء الحوامل والأمهات المرضعات من سوء التغذية الحاد، مما يتطلب تقديم العلاج المنقذ للحياة لهم لتمكينهم من النجاة. وتمثل ولايات شرق الاستوائية وجونقلي والبحيرات والوحدة وأعالي النيل وواراب أكثر الولايات تضرراً، إذ تضم تلك الولايات أكثر من 80 في المائة من إجمالي السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبموازاة ذلك، أدت قيود التمويل التي تعاني منها وكالات العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة إلى انخفاض في كميات الأغذية الموزعة وعدد الأشخاص المستهدفين.

27 - وفي آذار/مارس، أدت الهجمات التي شنها مربو الماشية المسلحون في ولاية شرق الاستوائية إلى تشرد ما يقدر بنحو 19 350 شخصاً في مقاطعة ماغوي. وأدت هجمات مسلحة شنها مربو الماشية في عدة مواقع في مقاطعة جوبا بولاية وسط الاستوائية إلى تشرد 3 000 أسرة معيشية في لانغابور في محلية ليريا ونحو 7 000 شخص في غومبو. وأدى النزاع بين الفصائل المسلحة في مقاطعة مايوت بولاية أعالي النيل إلى نزوح نحو 14 000 شخص إلى إثيوبيا في آذار/مارس. ووردت تقارير عن نقشي الحصبة في مقاطعة طمبرة بولاية غرب الاستوائية.

28 - وفي مقاطعة لير، وردت تقارير عن نزوح ما يقدر بنحو 25 000 شخصاً إلى ما لا يقل عن 11 موقعا من مواقع إيواء المشردين. ويحتاج المشردون بشدة، ومعظمهم من النساء والأطفال، إلى مساعدات إنسانية تشمل الغذاء، والرعاية الصحية، والحماية، والمياه والصرف الصحي، والنظافة الصحية. وقد انخفضت مخزونات الإمدادات الإنسانية في المنطقة، ويعزى ذلك جزئياً إلى النهب الذي تعرضت له مستودعاتها، وإلى الدمار الذي لحق المرافق الصحية والتغذية في ميرمير، بمقاطعة كوج في ولاية الوحدة.

29 - وفي منطقة أبيي الإدارية، دفعت التوترات القبلية ما يقدر بنحو 100 000 شخص إلى مغادرة المنطقة. ونزح ما يقدر بنحو 41 200 شخص إلى 21 موقعا للمشردين في مقاطعتي توك وغوغريال الغربية بولاية واراب.

30 - وفي 31 مارس، بدأت دوائر العمل الإنساني في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان للفترة 2022-2023. ويحتاج ما يقدر بنحو 8,9 ملايين شخص - أي أكثر من ثلثي مواطني جنوب السودان، ومنهم مليونان من النساء - إلى كثير من المساعدات الإنسانية. وتعترم المنظمات الإنسانية أن تستهدف 6,8 ملايين من المحتاجين بالمساعدات الإنسانية وخدمات الحماية. فقد تشرد أكثر من مليونين من الأشخاص في جنوب السودان، ويعاني بعضهم من ذلك منذ سنوات. وفي آذار/مارس وحده، أصبح 61 010 أشخاص آخرين من المشردين الجدد، ويشمل ذلك 33 304 أطفال (من بينهم 54 في المائة من الإناث)، وذلك في معظمه بسبب العنف.

31 - ولم تتراجع مياه الفيضانات في بعض أجزاء البلد، مثل بلدي بانتيو وروكونا، وأصبح السكان في حالة مزرية بسبب ذلك. ومع بداية موسم الأمطار، يحتمل أن تتسبب غزارة التساقطات في تشرد ما يقدر بنحو 300 000 مدني في هاتين المدينتين وحدهما. وقد أنشأت منسقة الشؤون الإنسانية فريقاً للاستجابة الإنسانية في بانتيو تأهباً للفيضانات المحتملة وحرصاً على إيجاد المستويات الكافية من الجاهزية العمليات في مجال العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل قوة البعثة على ضمان عدم تضرر الحواجز الترابية والسدود التي شيدت للتخفيف من أثر الفيضانات بتقديم الدعم الهندسي.

32 - وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، أبلغ عن وقوع 143 من الحوادث المتصلة بالقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، انطوت 74 حادثة منها على أعمال عنف ضد موظفي وأصول المساعدة الإنسانية. وخلال تلك الفترة، قتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني، ونقل 133 من موظفي المساعدة الإنسانية إلى مواقع أخرى. وكان العنف الدائر بين الجهات الفاعلة المسلحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني سبباً في ذلك النقل. ووردت تقارير عن وقوع حوادث نهب وسرقة تعرضت لها أصول هيئات العمل الإنساني. وفي آذار/مارس، وقعت ثلاث حوادث تم فيها نهب مواد غذائية موجهة إلى أطفال يعانون من سوء التغذية. وكان للافتقار إلى بيئة مواتية لاضطلاع هيئات العمل الإنساني بمهامها، واستمرار العنف الذي يستهدف أفرادها وأصولها، تأثير كبير على الدعم الإنساني الحيوي المنقذ للأرواح.

33 - وفي 28 نيسان/أبريل، أصدرت وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث أمراً وزارياً يلزم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالإدلاء بوثائق إضافية، منها الشهادات الجامعية المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي. وأدى ذلك إلى عرقلة تنفيذ عمليات ذات أهمية حاسمة.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

34 - في خضم التأخر في التنفيذ وتصادد التوترات بين الأطراف، اشترك كل من الممثل الخاص للأمين العام في جنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، والرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، في القيام بمساع حميدة واسعة النطاق، اتصلوا في إطارها بالرئيس ونواب الرئيس من أجل تشجيع التقارب وتخفيف حدة التوترات.

35 - وفي 30 و 31 آذار/مارس، اجتمع الوفد مع الرئيس، السيد كير، والنائب الأول للرئيس، السيد مشار، ونواب الرئيس ريببكا قرنق، وواني إيغا، وتابان دينغ غاي، لمناقشة عملية السلام والشواغل السياسية والأمنية. وفي وقت لاحق، في 1 نيسان/أبريل، قامت البعثة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، بإصدار بيان مشترك أعربت فيه عن القلق إزاء تصاعد العنف القبلي ودعت إلى الهدوء، وحثت الأطراف على العودة للتركيز على تنفيذ الاتفاق المنشط. وإذ أشارت هذه الهيئات إلى الوقت المحدود المتبقي في الفترة الانتقالية، دعت الأطراف إلى وضع خريطة طريق للمضي قدما في معالجة المسائل المعلقة استعدادا للانتخابات.

36 - وفي إطار متابعة قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير، أجريت عملية التقييم الثلاثية التي يشترك فيها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة في الفترة من 21 إلى 26 آذار/مارس للتأكد من الاحتياجات الانتخابية لجنوب السودان واحتياجاته المتعلقة بعملية وضع الدستور. ويراد بالتقييم أن يكون تنمة لمهمة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي قامت بها الأمم المتحدة في عام 2021، مع التركيز على عملية وضع الدستور. ومن شأن ذلك أن يمكن أصحاب المصلحة من إعداد إطار مشترك للدعم استعدادا لاحتمال قيام حكومة جنوب السودان بتقديم طلب للحصول على ذلك الدعم.

37 - وفي 10 و 11 آذار/مارس، اشتركت البعثة مع المبادرة البرلمانية الأفريقية الأوروبية في تيسير حلقة عمل للجنة أعمال المجلس التابعة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي، بهدف اعتماد الخطة الاستراتيجية التشريعية لفترة السنتين 2021-2023. وحضر حلقة العمل أكثر من 35 مشاركا من بينهم سبع نساء، وأعضاء ورؤساء اللجان الدائمة المتخصصة، وغيرهم من كبار الموظفين الذين يشكلون لجنة أعمال المجلس. وتحدد الخطة الاستراتيجية سبعة أهداف استراتيجية لتعزيز الكفاءة في صياغة القوانين وضمان وفاء المجلس التشريعي بولايته باتباع نهج يتسم بالنزاهة والشفافية وسرعة الاستجابة والفعالية ويراعي الاعتبارات الجنسانية. وفي 11 آذار/مارس، وقعت السيدة كوما الخطة الاستراتيجية.

38 - وفي 22 آذار/مارس، قدمت البعثة واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها دعمهما لحلقة العمل السادسة لمجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين، التي ترأسها وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى، من أجل استكمال السياسة الدفاعية المنقحة. وتوقفت أعمال الحلقة بسبب انسحاب الجناح المعارض في الحركة الشعبية في اليوم نفسه من الآليات الأمنية، بما فيها مجلس الاستعراض. وعند وضع الصيغة النهائية لهذه الوثيقة، فإنها ستبين الأدوار المحددة للجيش الوطني وجهاز الأمن الوطني وغيرهما من القوات النظامية، مع تحديد رؤية لتحديثها.

39 - وفي 7 نيسان/أبريل، يسرت البعثة اجتماعا لفريق الصياغة التابع للفريق العامل التقني المشترك المعني بالحد من العنف المجتمعي، تم خلاله التوصل إلى توافق الآراء بشأن سبل المضي قدما فيما يتعلق بتصميم المشروع التجريبي. وتتولى قيادة الفريق اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، وهو يتألف من ممثلين عن السلك الدبلوماسي الدولي، بما فيه السلك الدبلوماسي الأفريقي، إلى جانب ممثلي البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وشرعت البعثة أيضا في تقديم الدعم لإجراء تقييم للمقاتلين السابقين ومجتمعات العودة للاسترشاد به في تصميم المشروع التجريبي.

40 - وفي 12 أيار/مايو، ترأست البعثة وفدا ضم من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، والسلك الدبلوماسي الأفريقي، في زيارة إلى مقاطعتي لير وميرمر بولاية الوحدة للاجتماع بالسلطات والمجتمعات المحلية. وتمثل الغرض من تلك الزيارة الرفيعة المستوى في توجيه الانتباه إلى انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية التي أبلغت عنها آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، والضغط على السلطات الوطنية والمحلية لدفعها إلى الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

41 - واصلت بعثة الأمم المتحدة توفير الحماية المادية لما عدده 34 390 شخصا (من بينهم 17 682 امرأة) في موقع حماية المدنيين في ملكال. واستجابت البعثة للتهديدات بتسيير دوريات وإجراء اتصالات مع قادة المجتمعات المحلية، مما كفل الأمن والحماية للمدنيين في ذلك المخيم.

42 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم دعمها في المواقع السابقة لحماية المدنيين وفي النقاط الساخنة عن طريق التخطيط المتكامل والدعوة والاستجابات السريعة. وما فتئت البعثة تستجيب لأولويات الحماية وفقا لاستراتيجيتها الخاصة بقاعدة العمليات المؤقتة، التي تمكن من التواصل باستمرار مع السكان المحليين، وتوفير مظلة واقية للشركاء في المجال الإنساني من خلال وجود موسع. وتوفر الاستراتيجية المزيد من الأمن والطمأنينة بالمقارنة مع الدوريات الروتينية في المواقع النائية التي كثيرا ما يسود فيها انعدام الأمن.

43 - وقد سيرت البعثة العديد من الدوريات القصيرة المدة والدوريات الطويلة المدة، التي تستغرق ما يصل إلى أربعة أيام، إما لأغراض الردع وحفظ الأمن، أو لتقديم الدعم في احتياجات وأهداف ركائز البعثة الأخرى والشركاء في المجال الإنساني. وحتى 26 أيار/مايو، سيرت قوة البعثة ما مجموعه 78 دورية طويلة المدة، و 1 508 دورية قصيرة المدة، و 72 دورية جوية دينامية، و 20 دورية نهريّة. وسيرت البعثة أيضا ما مجموعه 2 310 دوريات في مواقع حماية المدنيين وفيما حولها. وقد ضم ما يقرب من 8 في المائة من تلك الدوريات نساء من حفظة السلام بالزي النظامي. ويؤدي إشراك النساء من حفظة السلام إلى تعزيز قدرة القوة على الوصول إلى أضعف فئات السكان المحليين.

44 - وحتى 26 أيار/مايو، أكملت شرطة الأمم المتحدة بالإضافة إلى ذلك ما مجموعه 2 425 دورية. وشمل ذلك 1 031 دورية لبناء الثقة والبعث على الاطمئنان، و 88 دورية قصيرة المدة، و 36 دورية طويلة المدة، و 19 دورية جوية دينامية، و 1 251 دورية لإبراز الحضور، أثبتت شرطة الأمم المتحدة من خلالها قوة وجودها. وشاركت عناصر نسوية في 1 058 من تلك الدوريات. وقد تمثلت نتيجة ذلك في تحسين عمليات تقديم الخدمات الإنسانية، وفي تعزيز تدابير حماية المشردين داخليا. وشجعت هذه الدوريات على تهيئة بيئة آمنة، ومكنت من ردع العنف ضد المدنيين، وعززت جهود منع الجريمة. ومكن توسيع نطاق

البصمة العملياتية لشرطة الأمم المتحدة خارج موقع حماية المدنيين في ملكال وغيره من المواقع التي أعيد تخصيصها من الاستهداف الفعال لبؤر العنف الجنسي والجسدي والجريمة. ويمكن الاشتراك في المواقع لأغراض العمليات بهدف إسداء المشورة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وإرشاده ورصد عمله من الزيادة في فعالية رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ومن دعم عمليات جمع المعلومات التي تقوم بها البعثة، وإمامها بالأوضاع، وآلياتها الخاصة بالإنذار والاستجابة المبكرين.

45 - وتشجيعا على الحوار الشامل والتعايش السلمي، والمصالحة والتماسك الاجتماعي على الصعيد دون الوطني، نظمت البعثة 25 من حلقات العمل والمنتديات والحوارات المجتمعية وبرامج بناء القدرات، وأنشطة تتعلق بحماية المدنيين لفائدة سلطات الولايات والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، والقادة التقليديين، والنساء، والشباب. واستفاد من هذه الأنشطة ما مجموعه 1 474 مشاركا (من بينهم 331 امرأة).

46 - وفي الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، نظمت البعثة، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس الحكم المحلي، ووزارة بناء السلام، سبعة منتديات في ولايات البحيرات، وغرب الاستوائية، ووسط الاستوائية، وشرق الاستوائية، وأعالي النيل، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال بغية تعزيز دور السلطات التقليدية في تحقيق السلام والاستقرار، وتسوية النزاعات القبلية العنيفة. وناقش المشاركون أدوار السلطات التقليدية ومواطن قوتها والتحديات التي تواجهها.

47 - وفي 2 و 3 آذار/مارس، يسرت البعثة عقد مؤتمر استغرق ثلاثة أيام في مقاطعة موروبو، بولاية وسط الاستوائية، بغية تعزيز الهيكل القيادي لرابطة شباب المقاطعة، بحضور 60 مشاركا (منهم 12 امرأة) من جميع البيامات. وانتخب الرابطة مكتبها، ووضعت خطة مدتها سنتان لتعزيز المشاركة الفعالة والهادفة للشباب في بناء السلام، وإدارة النزاعات، وتحقيق المصالحة، وتنفيذ الاتفاق المنشط.

48 - وفي 3 آذار/مارس، نظمت البعثة حوارا للسلام بين العشائر في مقاطعة أكوبو بولاية جونقلي. ووافقت عشائر النوير الست، التي مثلها 90 مشاركا (منهم 20 امرأة) على حل خلافاتها بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال تقاسم الموارد الطبيعية.

49 - وفي الفترة من 5 إلى 7 نيسان/أبريل، يسرت البعثة عقد منتدى للسلام بين المقاطعات، ضم 70 مشاركا (منهم 19 امرأة) في ملكال، ولاية أعالي النيل، ضم ممثلين عن مقاطعات أكوكا وبالييت وفاشودا وماكال وبانيكانغ، منهم سلطات الولاية والمقاطعات، ورؤساء اللجان المستقلة، وأعضاء المجلس التشريعي للولاية، والزعماء التقليديين والدينيين. وأعرب المشاركون عن التزامهم بتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة والتعايش السلمي بين المقاطعات الخمس وخارجها من خلال الحوار الشامل للجميع.

50 - ويسرت البعثة أيضا مشاركة 31 من قادة المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين الذين لهم نفوذ والمقيمين في جوبا (ومنهم خمس نساء) في مؤتمر منطقة تونج الكبرى للسلام، الذي نظم في تونج بولاية واراب في الفترة من 5 إلى 9 نيسان/أبريل. وشارك 400 مندوب (منهم 100 امرأة) في المؤتمر، الذي دعمته حكومة الولاية، وتمثل هدفه في معالجة تحديات السلام والأمن في الولاية. ووقع المشاركون قرارات تحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحال وفي الأمد المتوسط والطويل من أجل الحفاظ على السلام في المنطقة.

51 - وفي الفترة من 12 إلى 14 نيسان/أبريل، نظمت البعثة، بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي، منتدى لمديري البيامات والزعماء التقليديين وقادة المجتمعات المحلية في مقاطعة مايوم، بولاية الوحدة، من أجل

تعزيز فهمهم للأدوار والمسؤوليات وفقا لقانون الحكم المحلي لعام 2009. وفي غضون ذلك، في أعقاب تجدد العنف في جنوب ولاية الوحدة، نظمت البعثة خمس مناقشات لأفرقة التركيز يومي 28 نيسان/أبريل و 6 أيار/مايو مع المجتمعات المحلية المتضررة لاستكشاف فرص الحوار من أجل السلام.

52 - وفي الفترة من 11 إلى 13 نيسان/أبريل، نظمت شرطة الأمم المتحدة حلقة عمل في غومبو لفائدة 30 عضوا تنفيذيا في لجنة العلاقات المجتمعية مع الشرطة (منهم 10 نساء)، وعدد من أفراد المجتمع المحلي، لتعزيز تبادل المعلومات بشأن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، وإشارات الإنذار المبكر للوقاية من العنف ضد المدنيين، وضمان سلامة المجتمع وأمنه. وبغية تعزيز المبادرات المجتمعية، نظمت شرطة الأمم المتحدة حلقة عمل استغرقت ثلاثة أيام لفائدة 30 عضوا في لجنة العلاقات المجتمعية مع الشرطة (منهم 15 من أفراد الشرطة الوطنية، من بينهم امرأتان، و 15 فردا من المجتمع المحلي، منهم امرأة واحدة) بشأن العنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأعمال الشرطة الموجهة للمجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان. وفي الفترة الممتدة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، نظمت خمس حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، استهدفت 147 من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (منهم 118 امرأة). وفي الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس، في واو، نظمت شرطة الأمم المتحدة دورة استغرقت 10 أيام لتدريب المدربين بشأن العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة 15 مدربا محليا (منهم ست نساء).

53 - وساعدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على تمكين المبادرات الإنسانية والإنمائية ومبادرات السلام، وقدمت الدعم إلى البعثة بحماية المدنيين، وتيسير وصول المساعدة الإنسانية، ودعم عملية السلام. وشملت الأنشطة 119 مهمة للتخلص من الذخائر المتفجرة في مجتمعات محلية في جميع أنحاء البلد، مما مكن من نقادي وقوع إصابات وخسائر في الأرواح، وأتاح الوصول إلى ثلاث مدارس، و 23 منطقة زراعية، ومستشفى واحد، وستة مصادر طبيعية للمياه. وأجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا تقييما للطرق وظهرت 320 كيلومترا من الطرق ذات الأهمية الحاسمة لضمان حرية الحركة للبعثة والجهات الفاعلة الإنسانية والمجتمعات المحلية، وشمل ذلك 124 كيلومترا من طريق الإمداد الرئيسي بيبور - أكوبو، الذي قررت البعثة إصلاحه في الفترة 2021-2022 على سبيل الأولوية. وفي الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل، شاركت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في ثماني دوريات سيرتها البعثة في ولايات الوحدة وأعالي النيل وغرب بحر الغزال لتعزيز قدرة البعثة على التنقل، وقامت بأنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لفائدة ما يقرب من 664 53 مستفيد (432 7 رجلا، و 482 10 امرأة، و 647 18 فتى، و 103 16 فتيات)، منهم المشردون داخليا والعائدون واللاجئون.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

54 - من أجل تيسير تهيئة بيئة مواتية لحماية المدنيين، واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والدعم في بناء القدرات للجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون والعدالة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

55 - وفي الفترة من 7 إلى 25 آذار/مارس، قدمت البعثة الدعم لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في نشر محكمة عسكرية عامة تتألف من ثمانية من مسؤولي القضاء العسكري (سبعة رجال وامرأة واحدة) في واو، بولاية غرب بحر الغزال. وأدانت المحكمة العسكرية العامة في واو تسعة أشخاص بتهمة القتل العمد، وبرأت شخصين، منهن امرأة. وقدمت البعثة الدعم أيضا لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان

في الاضطلاع بمهام التقييم من أجل تحديد قضايا للجلسات المقبلة للمحاكم العسكرية العامة، وفي التحقيق في تلك القضايا.

56 - وواصلت البعثة النهوض ببرامج الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للمصالحة والاستقرار والقدرة على الصمود في جنوب السودان، بهدف التخفيف من أعمال العنف المتصلة بالمشية في المناطق الحدودية في ولاية غرب بحر الغزال وولاية واراب. وقدمت البعثة المساعدة اللوجستية والتقنية في النشر الثاني للمحكمة المتنقلة الخاصة المشتركة، التي بدأت أعمالها في 24 كانون الثاني/يناير وانتهت في 11 آذار/مارس. وخلال تلك الفترة، فصلت المحكمة في ما مجموعه 18 قضية حوكم فيها 22 فردا (منهم امرأة واحدة).

57 - وبغية الزيادة في التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون من تحديد حالات الاحتجاز المطول والتعسفي والحد منها، قدمت البعثة الدعم في تحسين قدرة مصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان على إدارة السجلات، بسبل منها طباعة الاستمارات الرئيسية، مثل سجلات الدخول والإفراج وبيانات سلوك السجناء، وتوزيعها على السجون في جميع أنحاء جنوب السودان. واستكمالا لهذا الدعم المادي، نظمت البعثة في آذار/مارس دورات تدريبية بشأن إدارة السجلات لفائدة 50 من مسؤولي مصلحة السجون في جنوب السودان (منهم تسع نساء) في أويل وكواجوك.

58 - وبهدف المضي قدما بالإصلاح التشريعي المتوخى في الاتفاق المنشط، قدمت البعثة الدعم في 17 و 18 آذار/مارس للجنة استعراض القوانين في تنظيم حلقة عمل تشاورية لمناقشة خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2026. وتحدد الخطة أولويات السياسات العامة والأهداف الاستراتيجية التي يمكن من خلالها للجنة استعراض القوانين أن تؤدي الوظائف المنصوص عليها في نظامها الداخلي. وضمت حلقة العمل الاستشارية 40 مشاركا (منهم 10 نساء)، ومن بينهم كبار المحامين الممارسين، والأوساط الجامعية، وممثلات عن الجماعات المعنية بحقوق المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، واللجان المستقلة.

دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

59 - أنشأت قوة البعثة 14 من قواعد العمليات المؤقتة لدعم أنشطة المساعدة الإنسانية في تقاطع آرو، وجمام، وكاجو كاجي، ولوكيليري، ولوكومارش، ولول، وماديبي، ونيسيتو (آرو دجنكشن)، وجسر ناغديار، وناغالا، وتيريككا، وتونج، وبيرو، واحتفظت بقاعدتين لفترة مطولة في كوج وطمبرة. وتم نشر 15 فردا شرطة الأمم المتحدة في قواعد العمليات المؤقتة في مواقع شديدة الخطورة لحماية المدنيين، وتهيئة الظروف المواتية لوصول المساعدة الإنسانية، وتيسير تسوية النزاعات المحلية.

60 - وبالتنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني، سيرت البعثة دوريات لحماية العاملين في المجال الإنساني ودعم أنشطة إيصال المساعدة إلى المدنيين المتضررين من النزاع في طمبرة بولاية غرب الاستوائية، وفي بيبور وأيود وبيديت بولاية جونقلي، ولأغراض رفع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية في ولاية غرب بحر الغزال، التي تشمل مضايقة موظفي المساعدة الإنسانية عند مختلف نقاط التفتيش. وقد سيرت قوة البعثة 75 دورية من هذا القبيل بناء على طلب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وزادت البعثة أيضا في ونيرة دورياتها الليلية في مقاطعة لير كتدبير يرمي إلى ردع تزايد حوادث العنف الجنسي والجسدي.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

61 - وظلت حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان تثير القلق، إذ ما فتئت التقارير تفيد عن وقوع حوادث خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان وتسجلها. وتقوم البعثة حالياً بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في جنوب ولاية الوحدة.

62 - وقد وثقت البعثة 159 حادثة كان لها أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان وتدابير الحماية، شملت القتل التعسفي، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاختطاف، والعنف الجنسي، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين/الاحتجاز بالوكالة، والتعذيب، وسوء المعاملة، والتجنيد القسري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها، مما أسفر عن سقوط 696 ضحية من بين المدنيين (434 قتيلاً، و 131 جريحاً، و 109 من ضحايا العنف الجنسي، و 22 مختطفاً)، منهم 167 امرأة و 59 طفلاً. ومن بين هذه الحوادث، نسبت 617 حالة (منها 175 حالة قتل، و 11 إصابة، و 72 حالة عنف جنسي) من موجة الهجمات التي اجتاحت لير بولاية الوحدة في أبريل/نيسان إلى ميليشيات مجتمعية وعناصر مسلحة وقوات متحالفة مع الحكومة، وذلك على النحو التالي: 38 حالة إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الأمن الوطني، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ وحادثتان إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية؛ و 13 إلى جبهة الخلاص الوطني؛ و 15 إلى الجماعات المسلحة الأخرى. ولا تزال عمليات التحقق من إسناد الحوادث المتبقية جارية، وهي 22 حادثة تشمل 48 ضحية، من بينهم خمس نساء و 10 أطفال.

63 - وفي 10 مايو/أيار، نشرت البعثة موجزها المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان خلال الربع الأول من عام 2022، الذي وثق 173 حادثة تم التحقق منها، شملت 754 مدنياً، من بينهم 101 من النساء و 86 طفلاً، تعرضوا لأشكال الأذى الرئيسية الأربعة، وهي القتل، والإصابة بجروح، والاختطاف، والعنف الجنسي. وبالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021، ظهر انخفاض بنسبة 32 في المائة في عدد الحوادث، وانخفاض بنسبة 2 في المائة في عدد الضحايا، وانخفاض بنسبة 36 في المائة في عمليات القتل. بيد أن حالات الإصابة بجروح شهدت زيادة بنسبة 45 في المائة، بينما شهدت حالات الاختطاف زيادة بنسبة 34 في المائة، وارتفع عدد ضحايا العنف الجنسي بنسبة 125 في المائة. وأدى العنف القبلي إلى سقوط 64 في المائة من الضحايا المدنيين (484 شخصاً).

64 - وظلت البعثة ترصد انتهاكات حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع والمشاركة التي يرتكبها جهاز الأمن الوطني. وفي 2 آذار/مارس، اختطف مسلحون مجهولو الهوية صحفياً في جوبا، ونقلوه إلى مكان غير معروف، واستجوبوه وأكروهو على الاعتراف بانتمائه إلى الائتلاف الشعبي من أجل العمل المدني وجبهة الخلاص الوطني. وفي 15 آذار/مارس، فرض جهاز الأمن الوطني الرقابة على نشر مقالات إحدى دور الإعلام البارزة، وطالبها بالاعتذار علناً عن اقتباسها كلام وزير الإعلام خطأً كشرط للإذن لها باستئناف عملياتها. وتظل حرية التعبير جانباً يكتسي بالغ الأهمية في تهيئة البيئة المواتية للانتخابات.

65 - ونفذت البعثة 47 من أنشطة بناء القدرات والتوعية لفائدة 1 490 شخصاً (منهم 587 امرأة). وكان من بين المشاركين أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، ومصلحة السجون في جنوب السودان، ومسؤولون حكوميون، وطلاب، وزعماء تقليديون، وأعضاء في شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان، ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وأشخاص من ذوي الإعاقة، وأعضاء في أفرقة الخفارة المجتمعية، وممثلون عن جمعيات نسائية وهيئات شبابية.

66 - وفي الفترة من 20 إلى 22 نيسان/أبريل، أجرت البعثة تدريباً في القانون الدولي لحقوق الإنسان لفائدة اللجنة التقنية المنشأة لقيادة المشاورات وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح على مستوى الولايات والمستوى المحلي.

الأطفال والنزاع المسلح

67 - تم التحقق من وقوع 132 انتهاكا جسيما ضد 117 طفلا (56 فتى و 61 فتاة)، من بينهم 13 طفلا تعرضوا لانتهاكات متعددة. وتم تجنيد واستخدام ما مجموعه 24 طفلا (23 فتى و فتاة واحدة)، وتعرض للقتل (27) والتشويه (7) 34 طفلا (30 فتى و 4 فتيات)، وتعرضت للاغتصاب 53 فتاة، واختطف 6 أطفال (3 فتان و 3 فتيات). ونسبت تلك الانتهاكات إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (22 فتى و 53 فتاة)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية (13 فتى)، وفصيل كيت التابع للجناح المعارض/الجيش الشعبي (3 فتان و 5 فتيات)، والقوات الموالية للجنرال جيمس ناندي (6 فتان و فتاة واحدة)، وتحالف المعارضة في جنوب السودان (2 من الفتيان)، وجبهة الخلاص الوطني (2 من الفتيان و فتاة واحدة)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (فتى واحد). وظلت ثمانية انتهاكات غير منسوبة لأنها نجمت عن نيران متقاطعة في اشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية (فتاة واحدة)، وعن انفجار ذخائر من مخلفات الحرب (7 فتيان).

68 - وتم التحقق من هذه الانتهاكات الجسيمة في ولايات الوحدة (98) وغرب الاستوائية (23) وجونقلي (4) ووسط الاستوائية (3) وأعلي النيل (2) وشرق الاستوائية (2).

69 - وفي أعقاب الاتصالات المستمرة التي أجرتها فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ مع الجنرال جيمس ناندي وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، تم في 2 آذار/مارس تسريح 11 فتى تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاما، كانوا مرتبطين بالقوات الموالية لناندي من مركز التدريب في ماريدي بولاية غرب الاستوائية. وبالإضافة إلى ذلك، عقد 11 اجتماعا آخر لأغراض الدعوة مع أطراف النزاع لحثها على توفير المزيد من الحماية للأطفال.

70 - وفي الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو، قدمت البعثة الدعم إلى الحكومة في عقد مؤتمر وطني بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة بمشاركة 150 من أصحاب المصلحة (منهم 60 امرأة). وأوصى المشاركون الحكومة بزيادة مخصصات الميزانية المرسودة لحماية الطفل ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل. وقبل المشاركة في المؤتمر، أجرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح اتصالات مع الرئاسة ومجلس الوزراء لمناقشة تنفيذ خطة العمل الشاملة لوقف وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

71 - ودعما لتنفيذ خطة العمل الشاملة، نظمت البعثة دورتين تدريبيتين لبناء القدرات في مجال حماية الطفل لفائدة 72 من أفراد قوات الأمن الحكومية، منهم ست نساء. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم في عملية التحقق المتعلقة بالقوات الموحدة اللازمة، مما مكن من تحديد هويات الأطفال المرتبطين بالقوات الحكومية والجماعات.

72 - ونظمت البعثة 30 جلسة للتوعية بحماية الطفل لفائدة 992 مشاركا (منهم 368 امرأة)، وشمل ذلك 455 فردا من قوات الأمن الحكومية (منهم 148 امرأة)، و 474 من أفراد المجتمع المحلي (منهم 210 نساء)، و 63 موظفا حكوميا (منهم 10 نساء).

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

73 - تحققت البعثة من ما مجموعه 19 من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومن بين تلك الحوادث، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسع حوادث تضرر فيها 11 من الناجين. وأبلغ عن وقوع أربع حوادث في ولاية الوحدة، وحادثتين تم التحقق منهما في ولاية وسط الاستوائية، وحادثة واحدة في كل من ولاية جونقلي وولاية أعالي النيل وولاية البحيرات. ونسبت هذه الحوادث التسع إلى الجهات التالية: قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (5)، وأجهزة الأمن الوطني (1)، وجماعة مسلحة مجهولة (1)، وميليشيات مجتمعية (2). أما الحوادث العشر المتبقية، التي تضرر فيها 19 من الناجين، والتي تم التحقق منها في آذار/مارس، فقد وقعت في شباط/فبراير.

74 - ونظمت البعثة خمس جلسات للتوعية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية، والشباب، وأعضاء أفارقة الخفارة المجتمعية المعنية بحماية المدنيين. وبلغ العدد الإجمالي للمشاركين 593 مشاركا، منهم 232 امرأة. وفي سياق اليوم الدولي للمرأة، أصدرت لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بخطة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع بيانا صحفيا دعت فيه مجلس الدفاع المشترك إلى تعزيز رسالة عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

واو - المرأة والسلام والأمن

75 - ظلت البعثة تدعو إلى الامتثال لأحكام الاتفاق المنشط المتعلقة بتخصيص حصة 35 في المائة للنساء في جميع مستويات الحكومة، وذلك بسبل منها إشراك النساء ذوات النفوذ. وفي 10 و 11 آذار/مارس، قدمت البعثة المساعدة لشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان في تنظيم حلقة عمل للبرلمانيات، عنوانها "عملية وضع الدستور والتشريعات ذات الأولوية". وتناولت حلقة العمل أدوار المرأة في تنفيذ الاتفاق المنشط والتحديات التي تواجهها. وحث المشاركون البرلمانيات على الاستفادة من مناصبهن لتحديد الثغرات القانونية، وعلى إدكاء الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين، وإنشاء آليات المساواة عن مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تعزيز الميزة المراعية للمنظور الجنساني.

76 - وعقدت البعثة حلقتي عمل بشأن الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني في يامبيو (16 و 17 آذار/مارس) وفي أويل (29 و 30 آذار/مارس). وكانت من بين المشاركات البالغ عددهن 103 مشاركات قيادات نسائية من حكومات الولايات، وبرلمانيات تم تعيينهم حديثا، وممثلات عن المنظمات النسائية. وقُدم التدريب في مجال أنشطة الدعوة الفعالة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب الحكم، وعمل الهيئة التشريعية، وفي التعيينات والمناصب المنتخبة.

77 - وفي 24 و 25 آذار/مارس، نظمت البعثة حلقة عمل في أويل بولاية شمال بحر الغزال في إطار سلسلة "إشراك الرجل"، التي تدعو المناصرين الذكور إلى دعم المشاركة المجدبة للمرأة في الحكومة والمؤسسات الأخرى، بما فيها المؤسسات العرفية. وشارك 29 رجلا في مناقشات مستفيضة بشأن دور

الثقافة باعتبارها يمكن أن تحول دون مشاركة المرأة أو أن تعززها. وكان من بين المشاركين أعضاء في المجلس التشريعي الانتقالي بالولاية، ومسؤولون حكوميون، وزعماء تقليديون ودينيون، وهيئات المجتمع المدني. وحضر مشاركون من مقاطعات أويل الشرقية والغربية والجنوبية والشمالية في ولاية شمال بحر الغزال. والتزم المشاركون بالتعجيل باتخاذ تدابير بشأن مشاركة المرأة وإزالة العقبات الهيكلية. وأنشئ منتدى للمساواة بين الجنسين لتنفيذ قراراتهم.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

78 - في 26 أيار/مايو، بلغ عدد الموظفين المدنيين في البعثة 654 2 موظفا وتألف من 850 موظفا دوليا، منهم 246 امرأة (28,9 في المائة)، و 411 1 موظفا وطنيا منهم 219 امرأة، (15,5 في المائة)، و 393 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة منهم 226 امرأة (57,5 في المائة).

79 - وبلغ قوام الشرطة 1 467 فردا (مقابل القوام المأذون به البالغ 2 101 فرد) وتألف من 593 شرطيا منهم 252 امرأة (42,5 في المائة)؛ و 846 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة منهم 212 امرأة (25,1 في المائة)؛ و 32 من موظفي السجون منهم 15 امرأة (53,6 في المائة).

80 - ومن أصل القوام المأذون به البالغ 17 000 فردا عسكريا، بلغ قوام البعثة من الأفراد العسكريين 13 808 فردا، وتألف من 193 من ضباط الاتصال العسكري، منهم 56 امرأة (29 في المائة)؛ و 381 من ضباط الأركان العسكريين، منهم 72 امرأة (18,9 في المائة)؛ و 13 234 فردا من أفراد الوحدات العسكرية، منهم 772 امرأة (5,8 في المائة).

81 - وأكملت البعثة سجلاتها الخاصة بمخاطر سوء السلوك وخطط عملها الخاصة بمنع سوء السلوك في جميع الولايات، مع التركيز بشكل خاص على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويمكن ذلك البعثة من التركيز على مجالات المخاطر المحددة ومن ضمان أقصى قدر من الفعالية في منع سوء السلوك. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى المضي في تعزيز قدرات آليات الشكاوى المجتمعية على الإبلاغ عن سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جنوب السودان. ووفقا للسياسة السارية، جُهّزت في الوقت المناسب المعلومات عن احتمالات نهج سلوك غير مرض و/أو سوء سلوك.

82 - وفي الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، سُجِّل 14 ادعاء في نظام تتبع إدارة الحالات. ولم تسجل البعثة أي ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين بشأن العنصر النظامي في البعثة منذ أكثر من سنتين. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المدّعاة المبلغ عنها سابقا يتلقون الدعم من كبيرة الموظفين المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

83 - ما فتئت البعثة والحكومة تبذلان الجهود من أجل تحسين الاتصال والتنسيق عموماً بشأن عمليات البعثة وحرية تنقل الدوريات. وفي 31 آذار/مارس، أجرى الاجتماع التنسيق الرفيع المستوى السابع المعقود بين الحكومة وقيادة البعثة تقييماً للتقدم المحرز حتى الآن.

84 - وفي 31 أيار/مايو، سجلت البعثة 26 انتهاكاً لاتفاق مركز القوات، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع العدد المسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، البالغ 12 انتهاكاً. ومن بين تلك الحوادث، وقع واحد في شباط/فبراير، و 10 في آذار/مارس، و 9 في نيسان/أبريل، و 6 في أيار/مايو. وشمل 16 انتهاكاً من تلك الانتهاكات قيام السلطات الحكومية بفرض قيود على الحركة، مما كان له أثر في دوريات البعثة في ولايات غرب الاستوائية، وشرق الاستوائية، ووسط الاستوائية، وأعلى النيل، والواحدة، وواراب، وغرب بحر الغزال.

85 - وفي 30 آذار/مارس، عرقل الجناح المعارض في الحركة الشعبية تنفيذ أنشطة مدرجة في ولاية البعثة إذ امتنعت عن منح ضمانات سلامة الطيران للقيام بدورية جوية دينامية إلى ماندينغ في أعالي النيل.

86 - وتشمل انتهاكات اتفاق مركز القوات أيضاً فرض ضرائب ورسوم وقيود لا مبرر لها على البعثة والمتعاقدين معها لاستيراد الشحنات المخصصة للاستخدام الحصري للبعثة. وفي 18 آذار/مارس، أجبر المسؤولون الحكوميون العاملون في مركز نيمولي الحدودي متعاقداً دولياً مع البعثة على دفع 1 193 700 من جنيهات جنوب السودان (نحو 9 200 دولار من دولارات الولايات المتحدة) كضرائب لاستيراد حاويات محملة بالأغذية. وفي آذار/مارس أيضاً، أجبر مسؤولو مجلس مدينة ملكال متعاقداً دولياً مع البعثة على دفع ضرائب غير محددة. وما فتئت البعثة تجري اتصالات مع الحكومة بشأن مسألة فرض الضرائب على البعثة والمتعاقدين معها.

87 - وقد أعلنت محكمة وطنية وفاة واحد من اثنين من موظفي البعثة الوطنيين، اللذين أُلقي عليهما القبض في عام 2014. ولا يزال مكان تواجد الموظف الثاني مجهولاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُلقي جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان القبض على اثنين من الموظفين الوطنيين التابعين للبعثة بسبب مسألة خصوصية، أحدهما في كواجوك والآخر في رومبيك، دون اتباع إجراءات الاعتقال والاحتجاز المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات. وقد أُفرج الآن عن الموظفَين كليهما.

ثامناً - أداء العناصر النظامية وسلامة وأمن حفظة السلام

88 - أجرت قوة البعثة تقييماً شمل 18 وحدة من بينها 10 من كتائب المشاة في ملكال، ويامبيو، ورومبيك، وجوبا، وبانتيو، وواو، وثمانية وحدات تمكينية في واو، وجوبا، وملكال. وتجاوزت 14 وحدة المعيار المحدد، بينما اعتُبر أداء أربع وحدات أخرى أداءً مرضياً واعتُبرت جاهزتين من الناحية العملية. ودعت التوصيات، التي يجري تنفيذها، إلى زيادة التدريبات المتعلقة بإجلاء المصابين، والإجلاء الطبي، والاستجابة لحالات الطوارئ، وتحسين بعض الوظائف الإدارية.

89 - وتم تقييم أربع من وحدات الشرطة المشكلة. واعتبر أداء ثلاث وحدات أداء مرضيا، وتبين أن وحدة واحدة تعاني من نقص في المعدات المملوكة للوحدات، فوضعت لها خطة لتحسين الأداء.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

90 - إنني أشعر بالقلق إزاء عدم الوفاء بنقاط مرجعية بالغة الأهمية في الاتفاق المنشط، بالنظر إلى الوقت المحدود المتبقي قبل نهاية الفترة الانتقالية في شباط/فبراير 2023. ففي غياب تقدم ملموس، فإن اتفاق السلام معرض لمخاطر التضرر من سلسلة من التمديدات. وأنا أعتقد اعتقادا راسخا بأن مسار العمل الوحيد القابل للتطبيق هو التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط ناصا وروحاً.

91 - وإنني أشتي على الأطراف لتغلبها على المأزق الذي وصل إليه هيكل القيادة في القوات الموحدة اللازمة إثر إبرام اتفاق 3 نيسان/أبريل. ومن شأن التنفيذ الكامل في الوقت المناسب لهذا الاتفاق، بما فيه تخرج القوات، أن يوفر ضمانات لشعب جنوب السودان بأن قادته لا يزالون ملتزمين بالاتفاق المنشط. ويتوقف إحراز التقدم في جميع المجالات الأخرى، بما في ذلك إجراء الانتخابات، على استكمال الترتيبات الأمنية الانتقالية. لذا فإنني أحث الحكومة على إعطاء الأولوية لهذا الجانب، وعلى توفير الأموال اللازمة للآليات الأمنية من أجل التمكين، في أقرب وقت ممكن، من تخرج القوات الموحدة اللازمة ونشرها وتشغيلها.

92 - وأنا أرحب بتركيز السيد كير على المصالحة. فانطلاق عملية التشاور على الصعيد الوطني بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح نقطة مرجعية هامة في مسار التنفيذ، وهو ينطوي على إمكانية لأم جراح شعب جنوب السودان. وإنني أحث الرئاسة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق تنفيذ جميع آليات العدالة الانتقالية الثلاث، أي لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، والمحكمة المختلطة، وهيئة التعويض وجبر الضرر، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشط.

93 - كما إنني أخطت علما بالجهود التي يبذلها المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. ومما يشجعني أن الاتفاق المنشط أُدمج في الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان (2011)، وأن التشريعات ذات الأولوية المتعلقة بالأجهزة الأمنية والأحزاب السياسية ووضع الدستور قدمت إلى البرلمان. وإن سن مشروع قانون عملية وضع الدستور، وهو جانب رئيسي من جوانب عملية السلام، أمر يكتسي بالغ الأهمية بالنسبة للانتخابات. وأنا أدعو رئيس البرلمان وأعضاءه إلى تسريع وتيرة المداولات بشأن مشاريع القوانين الحاسمة المعلقة، بما فيها قانون الأحزاب السياسية، لكي تتسم الفترة الانتقالية بطابع الإلحاح الذي تستحقه.

94 - ورغم أنني أظل على وعي بالتحديات المقبلة، فإن من المثير للقلق أن الأطراف لم تتفق على موعد لإجراء الانتخابات. ويجب على الأطراف أن تحدد جدولاً زمنياً للانتخابات وأن تتجنب اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تمس بالبيئة المواتية للانتخابات. وإذ أشير إلى صعوبة تضاريس جنوب السودان، وندرة البنى التحتية، وتعقيد الأنشطة الانتخابية، والمواقف العلنية المختلفة التي اتخذها القادة الرئيسيون بشأن الانتخابات، - والأهم من ذلك - إلى أن الوقت المتبقي من الفترة الانتقالية لا يتجاوز ثمانية شهور، فإنني أدعو الأطراف إلى الانخراط فوراً في مناقشة واسعة النطاق وإلى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن خارطة طريق واضحة لنهاية الفترة الانتقالية. وإذ توصل قادة جنوب السودان إلى اتفاق 3 نيسان/أبريل، فإنهم أثبتوا قدرتهم على إحراز تقدم حقيقي إذا ساد الشعور بالاستعجال والعزم. وينبغي لهم أن يظهروا روح القيادة

الوطنية مرة أخرى باستكمال الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع في الوقت القليل المتبقي.

95 - وفي حين أن إجراء الانتخابات يجب أن يقوده شعب جنوب السودان وأن يمسك بزمامه، فإن الأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم اللازم في هذه العملية، إذا طلبت الحكومة تلك المساعدة. لذا فإنني أحث الحكومة على تهيئة البيئة السياسية المواتية اللازمة عن طريق تعزيز الثقة، وإعادة إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات، والموافقة على جميع الاحتياجات القانونية اللازمة. وأطلب أيضا إلى المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين أن يقدموا الدعم للأطراف في تحقيق الأهداف المتوخاة في الاتفاق المنشط.

96 - وسيساعد إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق السلام على التخفيف من مخاطر تجدد العنف على الصعيد دون الوطني، الذي أسفر عن خسائر في الأرواح وأدى إلى تدمير الممتلكات وتشرد السكان على نطاق واسع. فهذا العنف لا يزال يلحق خسائر فادحة بالسكان، ولا سيما النساء والأطفال. وعلى العموم، فقد تم الإبلاغ عن انخفاض بنسبة 32 في المائة في حوادث العنف مقارنة بفترة الإبلاغ نفسها من عام 2021. وانخفض كذلك عدد القتلى بنسبة 36 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. وعلى الرغم من ذلك، فإنني أشعر بالأسى إزاء الزيادة الكبيرة في حوادث العنف القائم على نوع الجنس، بما فيها حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وما فتئت البعثة تستجيب للأوضاع من خلال تدريب المؤسسات الأمنية وبناء قدراتها، وتقديم الدعم في تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك عن طريق إشراك القيادة العسكرية وقيادة الشرطة. وتقوم البعثة أيضا بتيسير الحوار، وتعمل على بسط سيادة القانون بواسطة المحاكم المتنقلة، وعلى تعزيز الحماية بنشر قواعد العمليات المؤقتة. بيد أنه يجب على الحكومة أن تمارس مسؤوليتها الرئيسية عن حماية مواطنيها، ووضع حد لتقافة الإفلات من العقاب عن طريق محاسبة الجناة.

97 - وقد أدى تزايد أعمال العنف، إلى جانب تداعيات تغير المناخ، التي تتخذ شكل الظواهر الجوية الحادة، إلى تفاقم سوء الظروف المعيشية للسكان. وبلغت حالات التشرد وانعدام الأمن الغذائي مستويات غير مسبوقة. وأنا أحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لشعب جنوب السودان، الذي تشرد الكثير من أفراد داخلها أو أصبحوا لاجئين في البلدان المجاورة. وأحيي جهود زملائنا العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، الذين يتحملون المشقة دون كلل وهم ماضون قدما في تقديم الخدمات الأساسية. وأشعر بالجزع إزاء الاتجاه المتمثل في تزايد الهجمات التي تشن على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وعلى الأصول المملوكة لهم. فمن غير المقبول أننا فقدنا أربعة من زملائنا زملاء خلال هذا العام. ومما يبعث على الإحباط أن مئات الأطنان من الأغذية والإمدادات المنقذة للحياة نهب لأغراض منها معاينة مجتمعات محلية معينة، مما يؤدي إلى اشتداد ضعف من هم بالفعل في أمس الحاجة إلى المساعدة. ولذلك، فإنني أهاب بالحكومة وقادة جنوب السودان أن يبذلوا المزيد من الجهد لضمان سلامة وأمن السكان وزملائنا العاملين في المجال الإنساني.

98 - وإن القرار الذي اتخذته وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في الآونة الأخيرة، والذي يقضي بأن تدلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بوثائق إضافية، يشكل انتهاكا للاتفاقات القائمة بين حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة. وقد أدى فرض شروط مسبقة لا مبرر لها إلى مضايقة الموظفين وعرقلة عمليات ذات أهمية حيوية. وعلاوة على ذلك، فإن فرض تلك الشروط يقوض روح التعاون والتأزر بين البعثة والحكومة، كما يقوض إنجازات آلية التنسيق الرفيعة المستوى التي تشترك في رئاستها وزارة الخارجية وبعثة الأمم المتحدة. ولذلك، فإنني أهاب بالحكومة أن تلغي ذلك القرار على وجه السرعة لكي يستمر إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق.

99 - وإني أشكر الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء فيها، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وأعضاء المجتمع الدولي، على دعمهم المتواصل لعملية السلام. فتلك الشراكة المستمرة تكتسي أهمية أساسية في ضمان الدعم الهادف لجنوب السودان. وفي هذا الصدد، فأني أقر بالدور الذي اضطلع به السودان في دعم الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية، وأعرب عن تقديري لذلك. وأثني أيضا على جماعة سانت إيجيديو لاستمرارها في قيادة جهود الوساطة بين الحكومة والأطراف غير الموقعة التابعة لتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان. وأنا أشجع الأطراف على إعادة الالتزام بتلك الجهود.

100 - وختاماً، فأني أعرب عن عميق تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأوجه شكري لممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، وللأفراد النظاميين والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة ولفريق الأمم المتحدة القطري لمواصلتهم العمل دون كلل على تحقيق السلام في جنوب السودان في ظروف شديدة الصعوبة.

